

Distr.: General
11 June 2003
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
الدورة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٢٨، ٣٦، ٥٨، ٥٩، ٩٥، ١٠٢، و ١٧٠ من
القائمة الأولية*

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليه
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
العولمة والاعتماد المتبادل
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نص الإعلان الصادر عن رؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون،
الموقع في موسكو في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وباسم البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون وبصفتي ممثل
للبلد المضيف، سأكون ممنّا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٢٨، ٣٦، ٥٨، ٥٩، ٩٥، ١٠٢ و ١٧٠ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.
وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

(توقيع) سرغاي لافروف

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية والصينية]

إعلان رؤساء الدول المشتركين في منظمة شانغاي للتعاون

إن رؤساء الدول المشتركين في منظمة شانغاي للتعاون (المشار إليها فيما يلي بـ المنظمة) - الاتحاد الروسي، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان - المجتمعين في موسكو على مستوى المسؤولين، في الوقت الذي تدخل فيه منظمة شانغاي للتعاون مرحلة إنجاز إرساء هيكلها التنظيمي والشروع في الاضطلاع بمهامها بوصفها عنصرا مستقلا في الشؤون الدولية، يعلنون ما يلي:

أولا

يرهن مجرى الأحداث في العالم على أن القرار الذي اتخذ في شانغاي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بإنشاء منظمة شانغاي للتعاون كان في الوقت المناسب وأنه يتفق والاتجاه الرئيسي للتطورات الإقليمية والعالمية.

وينص ميثاق المنظمة الموقع في بيترسبورغ في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، على إنشاء إطار قانوني قوي لتطوير المنظمة وتمكينها من أن تصبح عاملا هاما في كفالة السلام والاستقرار الإقليميين ودعم السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم.

وبعد استعراض التقدم المحرز في إنجاز المهمة التي حددتها القمة التي عقدتها المنظمة في السنة الماضية، مهمة شروع آليات المنظمة المنصوص عليها في الميثاق في العمل في أقرب وقت ممكن، يعتقد رؤساء الدول أن قدرا كبيرا من العمل الجيد قد أنجز في هذا الاتجاه خلال الفترة الماضية.

وأقر رؤساء الدول مشاريع الوثائق التنظيمية بشأن إجراءات تشغيل الوكالات التابعة للمنظمة، بما في ذلك الوكالات الدائمة مثل الأمانة العامة في بيجينغ والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع للمنظمة والذي يوجد مقره في بيشكيك، وكذلك بشأن تصميم شعار وراية للمنظمة.

وبناء على اقتراح مقدم من مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، تم إقرار تعيين السيد زهانغ ديغوانغ (جمهورية الصين الشعبية) أمينا تنفيذيا للمنظمة.

وتم الاتفاق على الإجراءات المتعلقة بوضع ميزانية المنظمة وتنفيذها ووقع رؤساء الدول اتفاقاً في هذا الشأن.

وشدد رؤساء الدول على ضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي تشرع الوكالات الدائمة التابعة للمنظمة في العمل في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

ومن المهم في هذا السياق اتخاذ الترتيبات اللازمة لدخول ميثاق المنظمة واتفاق الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب حيز النفاذ في الوقت المناسب، واعتماد الميزانية الأولى للمنظمة وتنظيم اجتماع مجلس رؤساء الحكومات (رؤساء الوزراء) المقرر عقده في الصين في الخريف المقبل، وكذلك الانتهاء من وضع الأحكام والقواعد المالية للمنظمة ومشاريع الوثائق التي ينص عليها اتفاق الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب خلال عام ٢٠٠٣.

وتبين أيضاً أن من الضروري التعديل بتشكيل مجلس الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب لمعالجة المسائل الناشئة من اتفاق الهيكل.

ورأى رؤساء الدول أن من المستصوب إصدار تعليمات لمجلس المنسقين الوطنيين بمواصلة العمل من أجل الاتفاق على المسائل العملية المتعلقة بشروع آليات المنظمة في العمل بتعيين الخبراء اللازمين من البلدان الأطراف لهذا الغرض.

ثانياً

تهدف منظمة شانغاي للتعاون إلى تعزيز علاقات الشراكة في المجالات الواسعة الموحدة من بلداننا بشأن المسائل العامة التي تشمل التعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والإنسانية لمواجهة المخاطر والتحديات الحالية.

وفي حين يعرب رؤساء الدول عن تأييدهم لعمليات إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الفني داخل المنظمة في مختلف المجالات منذ قمة سانت بيترسبورغ، ولتجسيد هذا التعاون، فإنهم يوجهون الانتباه إلى ضرورة كفاءة قيام تعاون فعال بين مؤسسات السياسة الخارجية والدفاع وإنفاذ القانون، وخدمات الطوارئ، ووزارات العلاقات الاقتصادية الخارجية، والنقل والثقافة، والهيكل الحكومية الأخرى.

وسيضطلع الاجتماع المقبل لمجلس رؤساء الحكومات (رؤساء الوزراء) بدور هام. والهدف من الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع هو المساعدة على تكثيف عملية المفاوضات الجارية بشأن الوسائل الكفيلة بتهيئة الظروف الملائمة للتجارة والاستثمار وبشأن إتمام مشروع البرنامج الطويل الأجل للتعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف وفقاً

للمذكرة التي أبرمتها حكومات الدول الأعضاء في منظمة شانغاي للتعاون في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويشدد رؤساء الدول على أهمية إحياء الاتصالات بين المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية بشأن المسائل الهامة في السياسة الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة.

ويؤكد رؤساء الدول من جديد أن منظمة شانغاي للتعاون تتبع اليوم، في هذه المرحلة، التي تظهر فيها للوجود والتي تبدأ فيها وكالاتها الدائمة العمل، تتبع مبدأ الانفتاح وتعرب عن استعدادها لإقامة اتصالات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى بصرف النظر عن موقعها الجغرافي وذلك في إطار الخطة المؤقتة التي اعتمدها وزراء الخارجية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثالثا

يلاحظ رؤساء الدول التغير السريع الذي يشهده عالم اليوم بتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية. والتغير لا يمس الهيكل السياسي فحسب بل نظام الأمن الدولي برمته. لذلك، من الضروري العمل على صياغة وتنفيذ مفهوم جديد للأمن يستند إلى الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون.

وهم يؤكدون من جديد ضرورة مراعاة وتحقيق الأهداف والمبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المتعارف عليها من الجميع.

ومن الضروري احترام التنوع الحضاري للبشرية والتشجيع على نمائه. إذ ينبغي لمختلف الثقافات أن تتقدم معا وأن يستعير كل منها أفضل ما لديه من الآخر وأن تسعى إلى تحقيق الصالح العام وأن تدع فوارقها جانبا.

ومن الهام الإسهام في تحقيق نمو مستدام ومتكافئ في الاقتصاد العالمي من أجل كفالة الرفاهية لجميع البلدان.

رابعا

يلاحظ رؤساء الدول أن الاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في معالجة المشاكل الدولية الكبرى يكتسي أهمية أساسية. ومن الممكن بل من الواجب إصلاح الأمم المتحدة لتواكب الوضع الدولي السريع التغير مع إيلاء الاعتبار الواجب في المقام الأول للحاجة إلى إيجاد حلول ناجعة للمشاكل السياسية والأمنية في العالم.

وتنطلق الدول الأعضاء في المنظمة من كون التدابير الوقائية ينبغي أن تشكل أحد المجالات الرئيسية في عمل الأمم المتحدة لتجنب وقوع الصراعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وتعتقد الدول الأعضاء في المنظمة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن يكون لها دور هام في إعمار العراق. ومن الشروط اللازمة لانتقال هذا البلد إلى العيش بسلام وبناء مجتمع ديمقراطي مزدهر احترام المصالح الوطنية والحقوق السيادية للشعب العراقي وقيام المجتمع الدولي بتوفير مساعدة ملموسة وفعالة.

خامسا

ترى الدول الأعضاء في المنظمة أن لا وجود في العالم لبلد يستطيع أن ينجو من الإرهاب ومخاطر المخدرات وغيرها من المشاكل العابرة للحدود في زمن تزداد فيه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عولمة. وفي هذا السياق، تلح الحاجة دون شك إلى توسيع نطاق التعاون بين جميع البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي وكفالة مساهمة كل بلد من البلدان بصورة فعالة في حل هذه المشاكل التي تكتسي بعدا عالميا حقيقيا.

والدول الأعضاء في المنظمة، إذ تدرك طبيعة الإرهاب العابرة للحدود وانطلاقا من دورها الطبيعي في مكافحة مظاهره، تسلك سبيل التعاون المتبادل والمشاركة القوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، ولا سيما وقف قنوات تمويله. وهي تولي في هذا الإطار، أهمية كبرى للتعاون الوثيق في ما بين وكالات إنفاذ القوانين وأجهزة الاستخبارات، وكذلك في ما بين وكالات الدفاع في الدول الأعضاء في المنظمة.

وإلى جانب تعزيز التعاون داخل المنظمة، تعتزم الدول الأعضاء في المنظمة التعاون بقوة مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وهي تعلق أهمية كبرى على الانتهاء مبكرا من وضع مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالإرهاب النووي والاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفي الوقت ذاته، تنطلق الدول الأعضاء في المنظمة بصورة ثابتة ومستمرة من منطلق أن حملة مكافحة الإرهاب ينبغي أن تشن استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه وأنه لا ينبغي أن تنمى مع مكافحة أي عقيدة أو بلد أو قومية على حدة.

وتبعث مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف على مزيد من القلق. وتقتضي من المجتمع الدولي اتخاذ أنجع التدابير لا سيما أن الاتجار بالمخدرات يعتبر من مصادر الدعم المالي المتاح للإرهاب الدولي. وتبذل الدول الأعضاء في المنظمة

جهودا فعالة لترتيب إجراءات التعاون داخل المنظمة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وستقوم لهذه الغاية بإبرام اتفاق متعدد الأطراف قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

وتبرز اليوم بوجه خاص أهمية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التصدي لخطر المخدرات الناشئ من أفغانستان، والذي أخذ يكتسب بعدا عالميا. وفي هذا السياق، ترى الدول الأعضاء في المنظمة أن من المناسب وضع استراتيجية دولية لتحديد المخدرات الأفغانية تحديدا شاملا تحت إشراف الأمم المتحدة، وتكرر التزامها الشديد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في إطار برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن تأييدها للجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية في أفغانستان لتحقيق الاستقرار في البلد. وترى البلدان الأعضاء في المنظمة أن التطورات التي حدثت مؤخرا في العالم لا ينبغي أن تصرف الأنظار عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إعادة بناء أفغانستان اقتصاديا.

والدول الأعضاء في المنظمة على قناعة شديدة بأن النجاح في التصدي لهذه المخاطر يتوقف إلى حد بعيد على الحلول المقدمة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومن بينها القضاء على الفقر والبطالة الكثيفة والأمية والتمييز على أساس العنصر أو العرق أو الدين. ويبدو أن وضع استراتيجية عالمية للتصدي للمخاطر والتحديات الجديدة تحت إشراف الأمم المتحدة يتيح سبيلا للبحث عن حلول ناجعة للمشاكل الأمنية.

سادسا

والدول الأعضاء في المنظمة مقتنعة بأن بإمكان المنظمة بل من واجبها أن تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق تنمية مستدامة وآمنة لا في نطاقها الجغرافي فحسب بل في العالم بأسره. والمنظمة مستعدة للمشاركة بنشاط في بناء نظام أممي إقليمي يراعي مصالح ونهج جميع المشاركين، وهي ستعاون تعاوننا بناء مع جميع البلدان والإتلافات في هذا المجال الهام.

وترى الدول الأعضاء أن دور الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتعزيزه، بما في ذلك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا يتقلص في زمن العولمة، بل يزداد أهمية على مستويات عدة.

وبات تضافر جهود المجتمع الدولي اليوم أهم من أي وقت مضى في البحث عن سبل تكفل بناء هيكل للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين يكون مفتوحا أمام جميع الدول.

وتعرب الدول الأعضاء للمنظمة عن ثقتها بأن حتمية التعاون في مواجهة المخاطر المشتركة سوف تسود في العالم وبأن البشرية ستؤيد نشوء نظام عالمي ديمقراطي يكفل التقدم والأمن على قدم المساواة لجميع دول العالم.

(توقيع) إسلام كريموف
رئيس جمهورية أوزبكستان

(توقيع) فلاديمير بوتين
رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) إيمو مالي رحمانوف
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) هو جينتاو
رئيس جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) نور سلطان نازارباييف
رئيس جمهورية كازاخستان

(توقيع) عسكر أكاييف
رئيس جمهورية قيرغيزستان